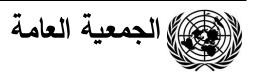
الأمم المتحدة A/74/990

Distr.: General 14 August 2020

Arabic Original: English



الدورة الرابعة والسبعون البند 74 من جدول الأعمال المحيطات وقانون البحار

## مذكرة شفوية مؤرخة 14 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية تركيا لدى الأمم المتحدة بأن تُبلغكم بما يلى:

لقد أبلغت تركيا باتفاق وُقّع بين جمهورية مصــر العربية وجمهورية اليونان في 6 آب/ أغسطس 2020 بشأن تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة.

وبعد دراسة دقيقة للاتفاق، خلُصت تركيا إلى استنتاج مفاده أنه ينتهك الجرف القارى لتركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط، على النحو المُعلَن للأمم المتحدة في 18 آذار/مارس 2020 (انظر A/74/757)، حيث تم تعيين حدود جزء منه من خلال توقيع مذكرة التفاهم بين حكومة جمهورية تركيا وحكومة الوفاق الوطني - دولة ليبيا بشان تعيين حدود مناطق الولاية البحرية في البحر الأبيض المتوسط في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، والتي صدق عليها كلا البلدين ودخلت حيز النفاذ في وقت لاحق اعتبارا من 8 كانون الأول/ديسمبر 2019.

والموقف التركي بشأن تعيين حدود مناطق الولاية البحرية، تبعا للسابقة الناشئة عن أحكام شتى صادرة عن هيئات تحكيم دولية، يستند إلى المبادئ القائلة بأنه لا يمكن للجزر أن يكون لها أثر فاصل للامتداد الساحلي؛ وبأنه لا يمكن للجزر الواقعة على الجانب الخطأ من خط الوسط بين برَّين أن تتشيئ مناطق ولاية بحرية خارج مياهها الإقليمية؛ وبأنه ينبغي أن يؤخذ طول السواحل واتجاهها في الاعتبار عند تعيين حدود مناطق الولاية البحربة.

وترى جمهورية تركيا أن ما سُمى اتفاقا يتعارض تعارضا بيّنا مع هذه المبادئ. وإن جمهورية تركيا، استنادا إلى المبادئ المذكورة أعلاه، لا تعترف بالاتفاق المذكور، لأنه ينتهك حقوق تركيا في المنطقة. وتمارس تركيا حقوقا قانونية وسيادية، بحكم الواقع ومنذ البداية، في شيمال الحدود البحربة المزعومة بين





اليونان ومصر. وعلاوة على ذلك، فإن ما سُمي حدودا بحرية يخضع لاتفاق مستقبلي لتعيين الحدود بين البرّين التركي والمصري.

وعليه، فإن جمهورية تركيا تحتج بشدة على توقيع الاتفاق المذكور وتعتبره باطلا ولاغيا. وتود تركيا أن تشدد على أن ما سُمي اتفاقا يتسم بطابع يحرمها من حقوقها يجعله غير ملزم لتركيا ولن يؤدي إلى التنازل عن حقوقها الأصيلة. وتحتفظ جمهورية تركيا بجميع حقوقها في مواصلة ممارسة حقوقها السيادية وولايتها داخل جرفها القارى.

وتكرر تركيا دعوتها المستمرة إلى الحوار من أجل التسوية السلمية للقضايا الراهنة في شرق البحر الأبيض المتوسط.

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية تركيا ممتنة تعميم هذه المذكرة الشفوية بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 74 من جدول الأعمال، ونشرها في الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، وفي العدد المقبل من نشرة قانون البحار.

20-10741 2/2